الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تقرير تربص بعنوان:

آليات الدفع الإلكتروني

دراسة حالة ـ بنك البركة ولاية الوادي ـ

من إعداد الطلبة:

- **قسوم هديل ساسية**
- **فزاعي أماني**
- **دقلة يوسف**
- **دباخ أيمن**

إشراف الدكتورة:

- ناجية صالحي

السنة الجامعية:2022- 2023

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول:الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية	01
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية	03
المطلب الأول: تعريف نظام الدفع ووسائل الدفع الإلكترونية	03
المطلب الثاني: أساليب الدفع الإلكتروني التقليدية	04
المبحث الثاني: تطور نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر	10
المطلب الأول:العوامل المساعدة على تطور نظام الدفع الالكتروني	10
المطلب الثاني: استخدام نظام التسوية الإجمالية في الجزائر	11
خلاصة الفصل	18
الفصل التطبيقي: دراسة حالة للتعرف على وسائل الدفع الإلكتروني في بنك البركة وكالة الوادي	19
المبحث الأول: تطور استخدام البطاقة الائتمانية في الجزائر	21
المطلب الأول:البطاقة البنكية في الجزائر	21
المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة	24
المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في بنك البركة وكالة الوادي	27
المطلب الأول : أنواع البطاقات التي يصدرها البنك وخصائصها	27
المطلب الثاني : آثار استخدام البطاقات على البنك	28
خلاصة الفصل	31
الخاتمة	32
قائمة المصادر والمراجع	35

المقدمة

يحتل النظام المصرفي في النظم الاقتصادية والمالية لان له تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات والتوزيع الكفء لهاته الأخيرة وعلى استثمارات مختلفة ، تعتبر الصيرفة الالكترونية من أفضل وأحسن ما أفرزته التكنولوجيا المتقدمة بعد أن تطورت الخدمة المصرفية من تقليدية إلى الكترونية أصبح هناك مصارف افتراضية تعمل عن بعد من خلال شبكات اتصال مختلقة لتطرح بعد ذلك المصارف الالكترونية متطلبات وتحديات .

خلال السنوات الأخيرة كثر الحديث عن عصرنة المصارف كجزء من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة في إصلاح المنظومة المالية والمصرفية وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع غير أن ما ينتظر منها أكثر بكثير مما تحقق فعلا، ومن أهم هاته المشاريع اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري كأداة لتطويره .

وعلى ضوء ما ذكرنا سابقا نطرح إشكالية بحثنا في السؤال الجوهري المتمثل في:

- **ما هي آليات عمل الدفع الالكترونية في بنك البركة وكالة الوادي ؟**

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى أسئلة فرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تواكب وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر للتطور الحاصل عالميا؟
- هل تعتبر وسائل الدفع الالكترونية في بنك البركة وكالة الوادي مرنة ومواكبة للعصر؟

فرضيات الدراسة :

- **الفرضية الأولى:** تم تحديث وسائل الدفع الإلكتروني بما يتناسب مع تطور النظام المصرفي في الجزائر
- **الفرضية الثانية:** : أحدثت وسائل الدفع الإلكتروني في بنك البركة وكالة الوادي تطورا ملحوظ بالرغم من سلبياتها إلا أن إيجابياتها غير معدودة خصوصا الذي أحدثته في سهولة التعامل.

الفصل الأول:

الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني

تمهيد:

كانت الخدمة المصرفية التي يطرحها النظام المصرفي الجزائري بأنها خدمة تقليدية، ولا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة، لذلك بدأ التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في الجزائر وذلك بجعلها عصرية ،ومن بين أهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية هو تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع إلكترونية ، حتى يسهل اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .

وسنحاول في هذا الفصل محاولة إبراز، الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني في النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية**
- **المبحث الثاني: تطور نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر**

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية

إن انتشار وسائل الدفع الإلكترونية التي تعتبر غير مكلفة ومجردة من الطابع المادي وأقل تكلفة من الوسائل التقليدية ساهم في تطور الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الأول:تعريف نظام الدفع ووسائل الدفع الإلكترونية

أولا : مفهوم نظام الدفع:

لقد أدى التطور الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات المالية التجارية إلى تطور وسائل الدفع وعدم استقرارها على شكل معين، بدءا من النقود مرورا بالشيكات إلى أن وصلت في الوقت الحالي بفضل التطور التكنولوجي وظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها إلى ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية الغير مكلفة ومجردة من الطابع المادي.حيت أن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية تحظى بالقبول الاجتماعي لها،وهذا ما سنبرزها من خلال تعريف نظام الدفع وتحديد خصائصه.

أ– تعريف النظام :إن أي نظام هو "عبارة عن مجموعة العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد ، وهذه العناصر تمثل مداخلات النظام ، يتم المزج فيما بينها ، على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات ، قصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام".

ب– مفهوم الدفع : "تدل كلمة الدفع عن إطفاء دين أو تسوية التزام".[1] وعليه فإن:

نظام الدفع : يعبر عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية ومنه فإن "أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع".[2]

ويمكن أن يعرف نظام الدفع على أنه مجموعة التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين وذلك من أجل تحويل قيم بين الطرفين على الأقل بأقل تكلفة وبأقل المخاطر.[3]

---

[1]– بورزق إبراهيم فوزي ، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008 / 2007،ص30

[2]–زهير زواش ، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة أمالبواقي،السنة الجامعية 2011\2010 ص 21–22

[3]–جليد نور الدين ،إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالوسائل الإلكترونية ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2006 ،ص83

ثانيا: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

وردت تعريفات عدة لأنظمة الدفع الإلكتروني يتمحور معظمها حول طبيعة الدفع بالمقارنة مع طبيعة وسائل الدفع في النظم التقليدية ومن هنا يمكن تعريفها على أن النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونيا، بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الورقية حيث يقوم البائعون عن طريق الإنترنت بتوفير طريق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن.[1]

نظام الدفع الإلكتروني هو نظام دفع مبني على تقنيات إلكترونية زائد تقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة نظام الدفع الإلكتروني، من خلاله تحصل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند.[2]

هو نقد عالمي بمعنى لا حدود له وقاعدته الأساسية تتمثل في الإنترنت وبشكل عام يسمى أحيانا نقد رقمي تم تطويره ليسمح للبائعين والمشترين عبر الإنترنت أن يعقد صفقاتهم ضمن الفضاء السبراني عبر الشبكة العالم.[3]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن النظام الدفع الإلكتروني هو مجموعة الوسائل والتقنيات الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر وآمن وذلك لتسديد دين ما على السلع والخدمات بصفة تلغي العلاقة بين الدائن والمدين.

المطلب الثاني: أساليب الدفع الإلكتروني التقليدية

توجد عدة أشكال لوسائل الدفع التقليدية التي تمكن من تسهيل المعاملات خاصة تبادل السلع والخدمات وكذلك تسوية الالتزامات ومن أهمها:

1-النقود:

تعتبر النقود الوسيلة الوحيدة التامة السيولة وهي الأكثر استخداما من بين كل وسائل الدفع الأخرى بل إن وسائل الدفع الأخرى تتحول في النهاية إلى هذه النقود[4] .وهي أداة اقتصادية مهمة فهي المحرك أو المكبح لجميع المبادلات.[1]

---

[1]-محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ،ص178

[2]-عبد القادربجيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، 2013 ،ص 234

[3]-سعداوي خديجة ، وسائل الدفع الإلكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2015 ،ص 46

[4]-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، 2010 ،ص31

ويمكن تعريف النقود تاريخيا على أنها قطعة معدنية تستعمل كوسيلة دفع في عمليات التبادل ثم كوسيلة دفع عامة ويمكن القول أن النقود هي مجموع وسائل الدفع التي تمكن كل مدين من التحرر من ديونه اتجاه دائنه، وتتميز النقود كوسيلة دفع بثلاث خصائص هي: السيولة التماثل وعمومية الوحدة النقدية داخل الحدود الوطنية وهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يخلقها[2].

يعرف بعض الاقتصاديين النقود على أنها سلعة تتميز عن غيرها في تبسيط المبادلات في حين آخرون يعتبرون النقود على أنها سلعة خاصة، لها وظائف خاصة وليس لها قيمة ذاتية على الأقل في شكلها المعاصر ولا منفعة خاصة مقارنة بالسلع.

مع ذلك لها منفعة غير مباشرة والذي يفسر ذلك بأنها مطلوبة إذا لديها قيمة، كذلك النقود كانت في الواقع كمؤشر قبل أن تكون في شكلها المادي، لهذا نجد الطبيعة الأساسية المجردة والتمثيلية للنقود إذ يمكن اعتبارها كمرآة للمجتمع فإن النقود عند الاقتصاديين يمكن أن تعرف بأكثر من زاوية.

فمن حيث الوظائف التي تؤديها:فهي أية أداة تستخدم كوسيلة للتبادل ومقياس للقيم.–

–أما من حيث خصائصها: فهي أية أداة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد.

–أما من حيث القانونية: فهي أية أداة لها القدرة القانونية على إبراء الذمة من الديون.

ويجب التفريق بين النقود والعملة:

العملة: وهي كل ما تعتبره السلطة نقودا تمنحه صفة إبراء الذمة من الديون وهي ذلك الرمز الاجتماعي للثروة الذي ينظم تقسيم الثروة بين الأفراد ولذا تكون العملة دليلا عن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتصويرا سيكولوجيا لهذه العلاقات.[3]

النقود: وهي أكثر شمولا من ذلك فهي نشمل العملة كما تشمل كل ما يتراضى عليه الناس باختيارهم ويتخذونه وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم [4]وهي أنواع:

أ– النقود القانونية: وهي النقود الورقية والمعدنية التي تصدر من طرف البنك المركزي بعد حصوله على غطاء الإصدار النقدي من ذهب، عملات أجنبية، سندات الخزينة أو السندات التجارية[5].

---

[1]–لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008 ،ص14.

[2]– فريدة بخزار يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005 ص34

[3]– احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006 ،ص8

[4]–موسى أدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، إدارة والتطوير والبحوث، جدة، 1993 ،3 ص20

[5]–الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص39

ب- النقود المصرفية: وهي نقود ائتمانية وتسمى كذلك بنقود الودائع أو النقد الكتابي أو الخطي وهي تمثل يتم خلقها عن طريق البنوك التجارية وتتمثل في الوقت الحالي الجزء الأكبر من التداول النقدي، [1]يتم خلقها عن طريق البنوك التجارية وتتمثل في:

الودائع التي تحتفظ بها البنوك ويمكن التصرف فيها عن طريق الشيكات، فالشيك المصرفي هو الوسيلة التي تستخدم في تحويل الوديعة من شخص إلى شخص آخر والنقود المصرفية هي تلك النقود التي يكون فيها الفرق واضح بين قيمتها السلعية وقيمتها النقدية على العكس من النقود السلعية التي تكون فيها القيمة النقدية المساوية لقيمتها كسلعة.

فالقيمة النقدية للنقود الائتمانية تتجاوز بكثير قيمتها المادية السلعية المصنوعة منها، بل وقد لا يكون للمادة المصنوعة منها قيمة تذكر حيث قد تكون مجرد مسكوكة مصنوعة من النحاس....الخ كما قد يكون نقود لهذا فهي تسمى أيضا بالنقود ورقية وقد تكون مجرد قيد كتابي مسجل في دفاتر بنك خارجي أو داخلي (أهلي)،[2]لهذا فهي تسمى أيضا بالنقود الدفترية أو القيدية.

2-الحساب:هو عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود في الحساب تتقاص فيما بينها بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء، الحساب عقد تابع بمعنى أنه يفترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها على حدى بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريقة المقاصة[3].

وللحساب مزايا عديدة: فهو يسمح بالاقتصاد في استعمال النقود إذ لا محل فيه للوفاء قبل إقفال الحساب وهو أداة للائتمان والضمان بفضل المقاصة الإجمالية عند قفل الحساب وما يؤدي إليه من إعفاء كل طرف من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائنا فيها، فيدرأ بذلك خطر إفلاس الطرف الآخر[4].

3-الشيك:وهو من بين وسائل الدفع الكتابية الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه وقد يكون المستفيد شخصا معروفا أو مكتوب اسمه في الشيك [5]، ويتم وهو ورقة صادرة عن البنك يمنحها لأصحاب الودائع تداوله من يد إلى يد، إذا كان الشيك محررا باسم [1]معين وهو ورقة صادرة عن البنك يمنحها لأصحاب الودائع الجارية من أجل استعمال حساباتهم.

---

[1]-محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية منتوري، قسنطينة، 2003 ،ص 18ص -19

[2]-سحنون محمود، دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 ،ص 16

[3]-مصطفى كمال طه، علي البارودي، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001 ،ص 611

[4]-مصطفى كمال طه، علي البارودي، نفس المرجع، ص 83

[5]-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 37

وهو أمر يطلب فيه الساحب من المسحوب عليه (الشيك) دفع مبلغ محدد لشخص ثالث(المستفيد)والشيك عدة أنواع:

أ- الشيك المسطر أو المخطط: يقصد بالشيك المسطر الشيك الذي يتضمن خطين متوازيين بينهما فراغ على وجه الشيك في وسطيه ومن الأعلى إلى الأسفل ولا يمكن وفاء قيمة مثل هذا الشيك إلا إذا تقدم للمطالبة بها بنك أو كان المتقدم للوفاء أحد عملاء البنك، والحكمة من وضع الخطين المتوازيين هو اتقاء خطر تزوير الشيك أو ضياعه وسرقته.

والتسطير قد يكون عاما إذا كان الفراغ بين الخطين على بياض دون كتابة كلمة أو إذا كتب لفظ بنك من غير تعيين اسم بنك بالذات ومتى كان التسطير عاما جاز تقديم الشيك لأي بنك لاستيفاء المبلغ، وقد يكون تسطير خاصا متى ذكر اسم بنك معين بين الخطين وعندئذ يمتنع على البنك المسحوب عليه دفع مبلغ الشيك إلا إلى البنك المعين اسمه بين الخطين.

شكل رقم 01:نموذج الشيك:

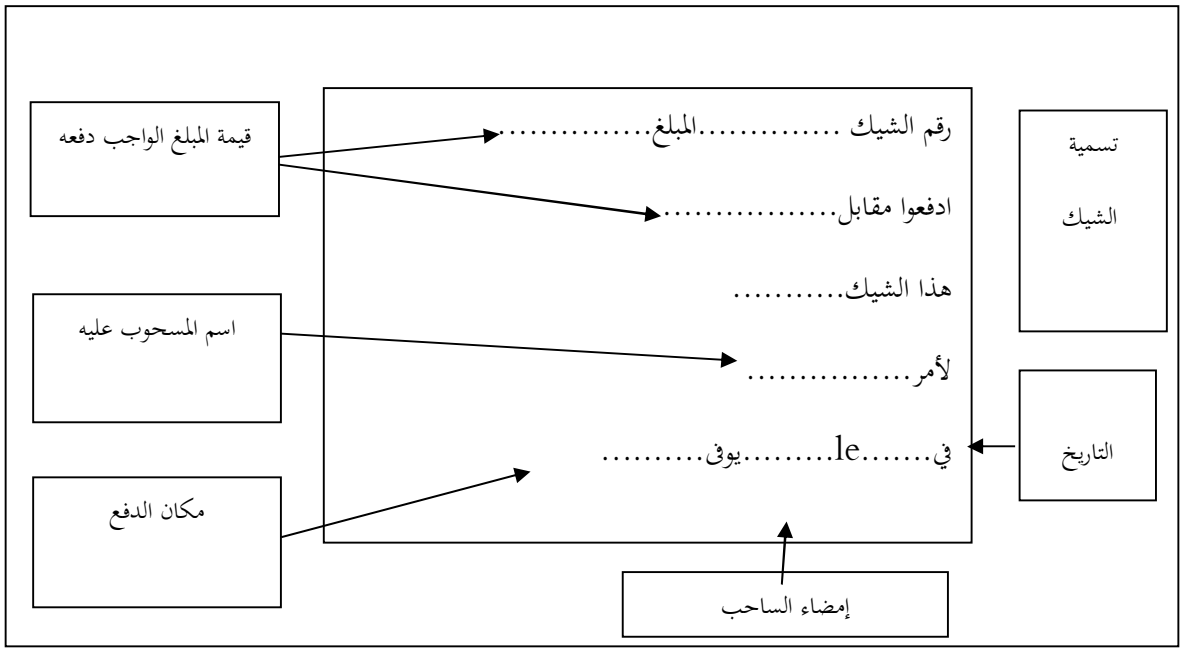

المصدر:عبد الحق بوعتروس، مدخل للاقتصاد النقدي المصرفي، مطبوعات الجامعية منتوري، قسنطينة ص81-82 .2003

[1]-مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية(البورصات ومشكلاتهم في عالم النقد والمال)ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،ص54

ب– الشيك المعتمد:هذا النوع من الشيك يعطي أمانا أكبر لحامليه أو بالأحرى يمثل ضمانا أكبر لرصيد العميل، ولكي يتم تأكيد الشيك، الساحب يتقدم إلى بنكه وهذا الأخير يضع ختم يبين بأن الرصيد الموجود يبقى مجمدا خلال فترة معينة من الزمن.[1]

ج– الشيك المؤشر:وهو شيك مؤشر من قبل البنك المسحوب عليه حيث يفيد التأشير إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير[2].

هـ–الشيك السياحي أو الشيك المسافر:إن مصدر استعمال هذا النوع من الشيكات البلاد (الإنجلوسكسونية)بلدان العالم والهدف منه هو تخفيض مخاطر السرقة وضياع النقود التي يحملها المسافر ويسمى الشيك سياحيا لأن القصد إصداره هو إن يصرف المستفيد قيمته خارج البلاد إذا هو شيك يستحق الدفع عند الاطلاع ويستعمل لغرض تسهيل قبض المبلغ فيه دون الحاجة إلى تحقق فيما إذا كان الحساب للمستفيد أو كانت هناك تغطية كاملة لمبلغ الشيك وكل ما يتطلبه الأمر هو مطابقة نموذج توقيع حامل الشيك بتوقيع حقيقي آخر على الشيك نفسه عند دفع مبلغ له فعلا ولكي يعتبر الشيك السياحي أداة مقبولة الدفع عالميا يجب أن تكون الجهة المصدرة لهذا الشيك معروفة عالميا.[3]

4–أوراق الدفع:

تعني أوراق الدفع قيمة التسديدات التي تقوم بها المؤسسة اتجاه الموردين أو الدائنين الآخرين فهي وسيلة دفع تعوض الشيكات، تلتزم المؤسسة بدفع ديونها في أجل محدد ومن أهم أنواع أوراق الدفع.

أ– السفتجة أو الكمبيالة:تعرف بكونها ورقة تجارية تتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى الساحب (الدائن) إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه (المدين) بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا، في ميعاد معين.[4]

من خلال هذا التعريف يتبين أن السفتجة تسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره ويمكن لحامل السفتجة أن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، ويقوم بخصمها لدى البنك إذا احتاج إلى سيولة.[5]

---

[1]-عبد الحق بوعتروس، مدخل للاقتصاد النقدي المصرفي، مطبوعات الجامعية منتوري، قسنطينة 2003 ،ص 81-82

[2]–عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 81

[3]–راشد راشد، الأوراق التجارية، (الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999 ،ص 138

[4]–لوصيف عمار، مرجع سبق ذكره، ص 21

[5]–الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 33 –34

شكل رقم 2:توضيح أحد أشكال السفتجة

الجزائر.....تاريخ إنشاء السفتجة.....

المبلغ بالأرقام.....4000.....

إلى السيد.....اسم المسحوب عليه

.....ادفعوا بموجب هذه السفتجة لأمر

السيد.....اسم المستفيد وعنوانه.....أو.....

لحامل.....مبلغا قدره المبلغ بالأحرف

.....أربعة آلاف دينار جزائري في.....تاريخ الاستحقاق

.....

توقيع الساحب

.....

المصدر: لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008 ،ص 21.

ب– السند لأمر:يختلف السند لأمر على الكمبيالة في أنه لا يتضمن سوى طرفين هما المحرر والمستفيد، ويصور العلاقة القانونية بين هذين الطرفين يكون بمقتضاها الأول محررا مدينا والثاني المستفيد فيحرر لأمره سندا ويتعهد، فيه بدفع قيمة الدين في تاريخ معين لاحق هو تاريخ الاستحقاق للدائن أو لمن يحال لأمره السند.[1] وهناك طريقتين لاستعماله[2]:

- إما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق أي بنك يقبله فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة ولكنه سوف يخسره ذلك جزءا من قيمته هو مبلغ الخصم، وهو أجر البنك للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في دانيته وتحمل متاعب تحصيل السند.
- استعماله في إجراء معاملات أخرى مع شخص آخر سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض ويتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير وعندما يتم قبوله يدخل في التداول وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع، لذلك نقول

[1]–شبايكي سعدان، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003 ،ص194

[2]–منصور بن عوف عبد الكريم، مدخل إلى الرياضيات المالية، ص 25

إن السند لأمر هو ورقة تجارية تحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير وتلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق.[1]

المبحث الثاني: تطور نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائر ي سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى ، وهي تمنح عدة امتيازات.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على تطور نظام الدفع الالكتروني

إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية وايجاد حلول وسائل وأشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ومن أهمها:

أولا: تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية[2]:

أصبح الإحساس بالأمان الذي ولدته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة:

أ- **انعدام الملائمة:** فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر الهاتف لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى بالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها.

ب-عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقيق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

ج- انعدام الأمن: فالتوقيعات يمكن أن تزور ويمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يرتكبوا الغش والاحتيال

د- ارتفاع تكلفة المدفوعات: إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة بالكاد تغطي تكاليف المصروفات، وأكبر مشكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية وهو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها.

ثانيا: استخدام شبكة الإنترنت في المجال المصرفي:

---

[1]-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 33

[2]-طارق عبد العال حمادة ، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية وتسويقية والقانونية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية ،ص 145/146

لجأت إدارة المصارف تدريجيا إلى تقديم خدمات مصرفية في الآونة الأخيرة من خلال شبكة الإنترنت التي أصبحت عماد الثورة المعلوماتية واقتصاد المعرفة وبظهور تكنولوجيا الشبكة العالمية[1]،حيث يمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات ومواقع الإنترنت بالنظر لقلة تكلفتها التي ساعدت العملاء على استعمال هذه الخدمة والتأقلم معها والتدرب عليها.

وقد أتاح انتشار استخدامات الإنترنت للبنوك وسمح لعملائها بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع البنوك أو الانتظار لساعات طويلة وذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي حيث تم إنشاء مقر لها على الإنترنت بدلا من المقر العقاري ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك وهو في منزله وإجراء كل عملياته المصرفية[2].

المطلب الثاني: استخدام نظام التسوية الإجمالية في الجزائر

في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري، لاسيما من حيث أنظمة الدفع، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية (RTGS).

أولا :نظام التسوية الإجمالية الفورية:(RTGS)

يتطلب تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة وبالنظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى وذلك من خلال إقامة أنظمة الدفع باعتماد بطاقة الائتمان وتطوير شبكة الاتصالات والبريد في هذا الإطار بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالي يهدف هذا المشروع"RTGS"في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية لتحسين الخدمة الصرفية لاسيما من حيث أنظمة الدفع والرغبة في الوصول إلى المستوى الدولي .

1-التعريف بالنظامRTGS :نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.[3]

[1]-أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان، 2008 ،ص 36

[2]-لوصيف عمار، مرجع سبق ذكره، ص27

[3]-Hadj Arab Abdelhamid , Projet système de payement , RTGS , Média Bank , n° 67 , Août . sep 2006 , p 12.

كما يعرف أيضا أنه: "نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر التنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية أنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف".[1]

2- إقامة نظامRTGS:إن إمكانية انجاز هذا النظام وتوفير الوسائل لتحقيقه في التزام السلطات العمومية والسلطات النقدية بتنظيم ملتقيات داخل الوطن وخارجه، وإنشاء ورشات عمل لتنظيم اجتماعات مع المشرفين على الانجاز وتحميس المشاركين من المصارف ومركز الصكوك البريدية والمؤسسات المالية، ويتطلب دعم تقني من الخبراء والمشاركين الذين يتمتعون بخبرة واسعة من المصارف المركزية الأجنبية و دعم مالي من البنك العالمي لإقامة وحدة ناشطة وكفاءة لتسيير المشروع، وذلك بإنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تتولى متابعة المشروع وإقامة شبكة اتصالات بين جهاز المقاصة الإلكترونية وشركة "ساتيم"، وإقامة شبكة اتصال بين المصارف وبنك الجزائر وإقامة شبكة اتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

3- أهداف نظام التسوية الإجمالية الفوريةRTGS :إن نظام التسوية الإجمالية الفورية يهدف إلى تحقيق ما يلي[2]:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني.
- تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية.
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف.
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

4- مبادئ تشغيل نظامRTGS :يقوم نظام تشغيل RTGS على المبادئ التالية:[3]

- المشاركين: المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر، ويمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة من المؤسسات المصرفية والمالية ، الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية.

---

[1]-بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجستير مالية وبنوك كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة 2005،ص 170

[2]-عامر بشري، تحديث البنوك التجارية – حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ساعد دحلب، البليدة 2003/2004،ص188

[3]- نفس المرجع السابق،ص189

-العمليات التي يعالجها النظام: يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمشاركين وذلك من خلال:

-عمليات مابين المصارف: حيث تتم من خلال هذا التنظيم تحويلا تبين المصارف أو حسابات الزبائن.

-عمليات بنك الجزائر:وهذا البنك هو الوحيد القادر على إصدار الأوامر للقرض أو لخصم من حسابات المشتركين.

-تسوية المبالغ: إن المبالغ الدائنة والمدينة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشتركين تعمل على أساس مبدأ الكل أو اللاشيء "وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية وعلى الراغب أن يعيد العملية في وقت لاحق.

-حساب تسوية:إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم إلى حسابات نوعية وفرعية وهذه الحسابات تحول حسب حالات زيادة أو نقص الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر، والتسويات التي تتمعن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي، وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كاف في حساب المشارك المعني، ويطبق هذا المبدأ أو لمن يدخل أو لمن يخرج "مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المبينة فيما يلي:

-الأولوية الأولى: عمليات بنك الجزائر.

- الأولوية الثانية: المبالغ المخصصة للمقاصة.

- الأولوية الثالثة: أوامر مستعجلة بطبيعتها .

كما أن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة نهائية، حيث بمجرد قبولها من طرف نظام إلغاؤها لاحقا إذ تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة والذي يكون على النحو الآتي:[1]

- من الساعة الثامنة ونصف صباحا من خلال معالجة عمليات "بنك الجزائر"، وعمليات السوق النقدي وعمليات الصرف.
- التاسعة ونصف صباحا بدء المعاملات .
- منتصف النهار تسوية حصيلة المقاصة.

[1]- Hadj Arab Abdlhamid , op cit , P 13.

- الساعة الثالثة :وقفا للمبادلات .
- من الساعة الثالثة إلى الرابعة تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير، وتسوية أورفض الأوامر التي كانت في الانتظار.
- الساعة الرابعة اختتام وغلق الحسابات، وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات واستخراج حسابات RTGSالمشاركين وإفراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر المتمركز ببنك الجزائر عن طريق.

5- وظائف RTGS :إن النظام المركزي:RTGS يقوم بالوظائف التالية :

- مراقبة أوامر الانتظار.
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها.
- تخصيص مبالغ المقاصة.
- المعالجة تتم في نهاية اليوم.
- إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام.

أما فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:

- تلقي ومراقبة صفة الأوامر وملائمتها.
- إصدار وتلقي الأمر بنظامRTGS .
- متابعة خطوط الانتظار للمشاركين المعنيين مباشرة أو المشاركة غير المباشرة (المستخدمين من خدمات النظام.[1]

ثانيا: نظام المقاصة الإلكترونية:إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGSهو نظام (ACTI-Algérie Télé-Compensation Interbancaire).

أ-تعريف النظام:هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية scanners) (والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة وفقا لمعايير دولية بهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن.[2]

دخل النظام حيز التنفيذ يوم 01 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات وكانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006 باشتراك : بنك الجزائر ، كل البنوك

[1]-بوعافية رشيد،نفس المرجع السابق،ص 172

[2]-سمية بلغول، نفس المرجع السابق ، ص 84

،اتصالات الجزائر ، بريد الجزائر (SATIM)، جمعية البنوك والمؤسسات المالية (AREF)مع كل فروعها ومكاتبها عبر كامل التراب الوطني . ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.

ب– خصائص نظام المقاصة الإلكترونية: يتميز نظام المقاصة الإلكترونية بالخصائص التالية:

- ❖ أنه نظام الإعلام الآلي مركب في مجالات بنك الجزائر.
- ❖ يعتبر محمي ذاتيا عن طريق الحدود القصوى المرخص بها لأرصدة المتعددة الجوانب المدنية التي يواكبها باستمرار ويرسل رسائل الإنذار القائم بإدارة النظام وللمشرفين المعنيين في حالة إذا اقترب الرصيد المدنينمن الحد المرخص به.
- ❖ يعتبر مؤمن ضد مخاطر الاحتياط بالنظر إلى أن المبادلات يتم إجراءها عن طريق تحويل مجموعة من بطاقات المعلومات المؤشرة والمشفرة والموقعة وفقا لبروتوكول مؤمن موجه من مرشد مدمج معا لنظام ومع أرضية التوصيل أو الربط.
- ❖ استخدام نظام التسوية الإجمالية.
- ❖ تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية[1].

ج–مبادئ المقاصة الإلكترونية في الجزائر:كما يمكننا تلخيص مبادئ هذا النظام الجديد في الجزائر كما يلي:

- تجريد السندات من طابعها المادي.
- تسوية المقاصة على أساس تسجيلات إلكترونية.
- تبادل المعطيات المعلوماتية والقيم المعدة للمقاصة، وكذا صورها المحصل عليها عن طريق "السكانير "بواسطة الإرسال الآلي.
- الاطلاع على صور القيم (شيكات وسندات) بفضل النظام المصرفي للمقاصة الآلية ذلك لأن قاعدة البيانات تضمن تخزين صور القيم التي توضع تحت تصرف البنوك على المباشر لمدة(06) ستة أشهر علما أن هذه الفترة قابلة للتجديد.
- شفافية عمل النظام بالنسبة لكلفة المشتركين، إذ أن جميع البنوك تعلم بكل الحوادث التي تتعرض لها غيرها.

[1]–المادة 03 من التنظيم 97-03 المؤرخ في 16 رجب الموافق ل 17 نوفمبر 1997،المتعلق بغرفة المقاصة الرسمية 17 المؤرخ في25-03-1998

د- أهداف نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر:يهدف نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

-عصرنة وسائل التبادل في البنوك.

-اكتساب نظام مقاصة إلكترونية عصري وناجح.

-ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل.

-غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية.

نلاحظ أن هدف السلطات الجزائرية من إتباع وتطبيق نظام المقاصة الإلكترونية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي وتطوير القطاع المالي والمبادلات بين البنوك، وذلك لتحفيز الزبائن على قصد هذه الأخيرة.

ثالثا: الصيرفة عبر الخط في الجزائر:إن أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية في الجزائر هي الصيرفة على الخط، وتمت بين ثلاث مؤسسات جزائرية هي(MAGACT MULTIMEDIA)و (SOFT ENGINEERING)ومركز الإعلام العلمي والتقني (CERIST)لتنشأ على إثره شركة مختلطة والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو مشروع طبعا يهم كل المصارف الجزائرية وهو مازال في طور الانجاز تهدف هذه الشركة أساسا إلى:[2]

-الاقتراح على الزبائن (بنوك، مؤسسات مالية) حلولا معتمدة أساسا على الخدمات متعددة القنوات وفعالية عالية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات.

-تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون ووفق رغباته.

-تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة وهذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم.

لقد اعتمدت العديد من المصارف الجزائرية على(AEBS) في تقديم خدمات عبر الانترنت وذلك من خلال إمضاء عدة عقود نذكر منها:

- عقد مع القرض الشعبي الجزائري في جويلية 2005 لتزويد البنك بخدمات(DIAGRAMED1).

[1]-نفس المرجع السابق،ص135

[2]-زبيدي رابح،بوزرورة ليندة، آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، ،جملة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،العدد 16،جامعة البليدة02،الجزائر، 2016،ص297.

- عقد مع البنك (BNPPARIBAS) بى آن بي باريس الجزائر في 21 نوفمبر2005 لتزويد هذا البنك الخاص بخدمات(BANKING – E - DIAGRAM).

-معظم الخدمات المقدمة عبر الانترنت من طرف المصارف الجزائرية عبارة عن خدمات بسيطة وقليلة تحتاج إلى التنويع وشركة" AEBS" تعتبر أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية لما حققته من توفير الخدمات الصيرفة الإلكترونية، لكن هذا لا ينفي وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية لأجل تحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي المالي ومحاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا للإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية حيث توجد عدة أشكال لوسائل الدفع التقليدية التي تمكن من تسهيل المعاملات خاصة تبادل السلع والخدمات وكذلك تسوية الالتزامات ومن أهمها: النقود والحساب والشيك وأوراق الدفع، حيث إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية وايجاد حلول وسائل وأشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا .وهذا ما أدى إلى ضرورة البحث عن وسائل دفع أكثر تطور و أكثر مرونة التي أدت لظهور وسائل الدفع الالكتروني.

الفصل التطبيقي:

دراسة حالة للتعرف على وسائل الدفع الإلكتروني في بنك البركة وكالة الوادي

تمهيد:

تعد مجموعة البركة المصرفية مجموعة مصرفية متخصصة في صناعة الخدمات المالية ، حيث ظهرت مع بدايات ظهور صناعة المال وتتميز المجموعة بمبادرات التطوير في كافة مجالات المعاملات المالية وخاصة في مجال تطوير الأدوات المالية.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: تطور استخدام البطاقة الائتمانية في الجزائر

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في بنك البركة وكالة الوادي

المبحث الأول: تطور استخدام البطاقة الائتمانية في الجزائر

تتميز وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري بأنها تقليدية ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد لذلك سنحاول التطرق إلى كيفية تطوير استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول:البطاقة البنكية في الجزائر:عرفت بطاقات الدفع تطورا ملحوظ خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد الجزائر.

1- مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر: مرت بطاقات الدفع بعدة مراحل وهي كالتالي[1]:

- ☒ بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب مابين البنوك كانت سنة 1998.[2]
- ☒ 2002الانطلاق الناطق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني حيث أعطى دور الإشراف والريادة والتنسيق ما بين البنوك الشركةsatim التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.
- ☒ 2004:تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفاتENV.
- ☒ 2005: إنشاء جمعية(comité monetiqueintrebancaire COMI).
- ☒ 2006:البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك التجريب ولمعرفة النقائص.
- ☒ 2007:تعميم بطاقة عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك CIB .
- ☒ 2009:تطور عدد الموزعات الآلية ليصل إلى 399 ما بنسبة للبطاقات الموزعة 499 ألف بطاقة.
- ☒ 2015:أطلق بنك سويستي جنرال الجزائر بطاقة فيزا ،لإجراء جميع المعاملات البنكية والتجارية فيإطار التقرب من الزبائن من خلال الاعتماد على الأنشطة ذات الطابع الجواري للزبائن.

2- **البطاقة البنكيةCIB**:وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع،

[1]- http://www.forum.univbiskra.net, le 20/07/2019.

[2]-أحمد جميل، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر،جملة الاقتصاد الجديد،العدد، 1،الجزائر، سبتمبر 2010،ص123

يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن، وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركةSATIMفي تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعارCIBوباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية... الخ ونجد في هذه البطاقة نوعين:[1]

أ-البطاقة الكلاسيكية la classique carte :هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى . وللحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد بين البنك والعميل.

الشكل رقم(03)البطاقة الكلاسيكي

source:https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique , le 2019/07/23

ب-البطاقة الذهبية la gold carte :

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزبائن يتم اختيارها وفق لشروط محددة، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات تور خدمات إضافية، مع سقف سحب ودفع مرتفعا نسبيا . وتمنح لأشخاص الماليين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 13 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين.

[1] – ابراهيم فوزي،بورزق،دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي،دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2007/2008،ص 71

الشكل رقم (04)البطاقات الذهبية

source:https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique , le 2019/07/23

ج-بطاقة فيزا la visa carte :

هي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه لزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم وهي نوعان:[1]

أ- بطاقة الفيزا الكلاسيكية: رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما الاشتراك السنوي فيقدر ب 40 أورو.

بطاقة الفيزا الذهبية: رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر -ب سقف أوروفي اليوم على 7 عمليات في نفس اليوم أما سقف الدفع أورو في اليوم على السحبب عملية في اليوم، ويقدر إشتراكها السنوي ب 15 أورو.550

الشكل رقم (05)بطاقة الفيزا الكلاسيكية وبطاقة الفيزا الذهبية :

https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique, le 23/07/2019

[1]- https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique, le 23/07/2019

* DAB:DistributeurAutomatique de Billet

المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة:للوصول إلى الخدمات البنكية يمكن استعمال:

1-الموزع الآلي لأوراق:(DAB) :الموزعات الآلية لأوراق هي صورة مبسطة للماكينة في القطاع البنكي .فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة الكرتونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي لأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك.[1]

الجدول رقم 01 :الموزع الآلي لأوراق:(DAB)

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي لأوراق:(DAB)	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب. يوجد في الشوارع، المحطات،أو أماكن أخرى. يعمل دون انقطاع.	جهاز موصول بوحدة مراقبة الكرتونية تقرأ المدرات المغناطيسية للبطاقة . هذه الأخرى تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	تخفيض نشاط السحب في الفروع.

المصدر: عبد الوهاب نعمون،نفس المرجع السابق،ص273.

[1]- عبد الوهاب نعمون،النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و إستراتجية البنوك، مداخلة في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف،الجزائر،يومي14-15،ديسمبر 2004،ص273

2-الشباك الأوتوماتيكي لأوراق:(GAB)

الشبابيك الأوتوماتيكية لأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي لأوراق تتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات الكرتونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثال قبول الودائع، طلب صك، عمليات تحويل من حساب إلى حساب ... الخ. فالشبابيك الأوتوماتيكية لأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك .

الجدول رقم 02: الشباك الآلي البنكي:(GAB)

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الأوتوماتيكي لأوراق:(GAB)	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها : السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات، طلب الشيكات ... الخ.	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدرات مغنطيسية للبطاقة التي تسمح بعرفة الزبون بفضل رمز سري.	يستعمل من طرف الزبائن: -في أوقات غلق البنوك —الزبون المستعجل.

المصدر:عبد الوهاب نعمون،نفس المرجع السابق:274

الشكل رقم 06: الموزع الآلي للنقود:

source :https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique, le2019/07/23

3-نهائي نقطة البيع الإلكترونية:(TPV):إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان في أي مكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقات الائتمان والموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعين والذي بدوره يقوم بالتأكيد من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزا أو رقما سريا خاصا به والذي يعرف برقم التعريف الشخصي السري (PIN)يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر، يتم كل هذا في جزء من الثانية.[1]

الجدول رقم 03: نهائي نقطة البيع:TPV

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
نهائي نقطة البيع:TPV	يوضع في محلات حيث يسمح للعميل بتسوية عمليته التجاري بالبطاقات أثناء التسديد.	فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك مختلفة.	حل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن.

عبد الوهاب نعمون،نفس المرجع السابق،ص276

[1]-عبد الوهاب نعمون،نفس المرجع السابق،ص275

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في بنك البركة وكالة الوادي

هنا في هذا المبحث سنتعرف على تطبيق البطاقات من خلال معرفة أنواع البطاقات التي يصدرها وخصائصها وإجراءات الحصول عليها والحالات التي تعتريها البطاقة .ومن خلال مقابلة شخصية مع مدير الفرع تحصلنا على المعلومات التالية:

المطلب الأول: أنواع البطاقات التي يصدرها البنك وخصائصها:

أنواع البطاقات التي يصدرها البنك والخصائص التي تتميز بها ووظائفها هذا ما سنتحدث عنه في هذه الجزئية.

أولا: أنواع البطاقات:

يصدر بنك البركة الجزائري حاليا نوع واحد من البطاقات الائتمانية وهي:

1-بطاقة الحسم الفوري (بطاقة المخالصة بين البنوك):

وهي بطاقة يصدرها البنك لعميله يستطيع من خلالها سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في البلد، وتكون عادة مرتبطة بحساب العميل لدى البنك لذا فهي بطاقة حسم فوري، حيث إن الجهاز لا يستجيب للعميل إذا كان حسابه لا يغطي عملية السحب، ولا يستقبل العملية ويرد البطاقة لحاملها، و أحيانا تمكن بعض البنوك عملائها من السحب على المكشوف مقابل فوائد معينة على كشف الحساب.

كما لها وظيفة أخرى وهي بطاقة حسم شهري ويطلق عليها أيضا بطاقة الحساب أو على الحساب حيث تكون مربوطة بحساب العميل، ويتم التعامل بها على أساس أن يقوم حامل البطاقة بإجراء عمليات الشراء طيلة أيام الشهر، وذلك ضمن حدود مبلغ معين لكل عميل على حسب إمكانياته و تنقسم إلى نوعين:

أ-كلاسيكية: لذوي القدرة المالية المتوسطة أو أصحاب الرواتب الشهرية.

ب – ذهبية: لذوي القدرة المالية العالية أو رجال الأعمال.

ثانيا: خصائص البطاقة:

- تصدر للعملاء الذين لديهم حساب دائن لدى البنك، و يأخذ البنك رسوم على الإصدار28.
- صاحب الحساب هو نفسه حامل البطاقة في اغلب الأحيان و قد يكون حامل البطاقة ليس هو نفسه صاحب الحساب
- يتم الحسم من حساب العميل فور استخدامه للبطاقة وبشكل ألي و يخفض حساب العميل بمقدار عملية السحب .
- تستخدم ضمن حدود الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- تسمح بالدفع والسحب 24/24 سا و 7/7 أيام في جميع الصرافات الآلية لجميع البنوك على مستوى 48 ولاية .
- أمنة لتواجد ر مز سري لا تعمل البطاقة إلا به و في حالة الضياع تصدر أخرى بنفس الرقم السري .
- مدة الصلاحية سنتان قابلة للتجديد .
- شراء السلع من التجار و الشركات و المحلات التجارية المختلفة، و تتم عملية الشراء بموجب تفويض يكون قد حصل عليه التاجر من البنك الذي وقع معه الاتفاقية .
- تلقي المنافع و الخدمات من الفنادق، والمكاتب و غيرها بحيث يستطيع العميل استخدام البطاقة مقابل الاستفادة من خدمة معينة .
- السحب النقدي: بحيث يتمكن العميل من السحب وفق ما يوجد في رصيده.

للحصول على بطاقة ائتمان من بنك البركة والتعامل بها لابد من خطوات واجب تتبعها وبعد الحصول على البطاقة هناك عوارض قد تحدث للبطاقة يلزم معرفة التعامل معها، وهذا ما سيشمله هذا الجزء.

المطلب الثاني : آثار استخدام البطاقات على البنك

إن البنك يحصل من البطاقة على دخل له، و ذلك من خلال الأمور الآتية:

1-الارتفاع برقم توظيف المصدر لأمواله إلى حدود كبيرة، وكلما سمحت بذلك موارد المصرف أو ضمان جزء كبير من الأفراد المستفيدين بالكارت الائتماني كعملاء دائمين للمصرف واضطرار المحلات التجارية و محلات الخدمات في اغلب الأحوال إلى فتح حسابات ودائع مع المصرف لتسهيل عملها، و غالبا ما تلجا أيضا إلى المصرف للاستفادة بخدماته الأخرى، و كذلك كبر حجم هذا النظام بالقياس إلى أعبائه، ويعتبر نجاح هذا الاعتبار في حد ذاته أداة جديدة من أدوات الإعلان عن المصرف ذلك انه يعلن في جميع المحلات المتعاملة عن قبول البطاقة الائتمانية.[1]

2-استفادة البنك من التاجر من خلال حسم نسبة قيمة البضاعة، إذ أن البنك لا يدفع للتاجر نفس المبلغ المستحق في الفواتير إلا بعد حسم نسبة منه، كفائدة يدفعها التاجر إلى مصدر البطاقة و هناك الرسوم و العمولات التي يدفعها التاجر لمصدر البطاقة لقاء اشتراكهم في الاستفادة من عملاء البطاقة، أو لقاء الأجهزة المقدمة للمحلات، وهي خدمة تستحق الأجرة.[2]

3-توفر حوض من السيولة لدى البنك المصدر بسبب تدفقات السيولة، و يتمثل ذلك في الفترة ما بين تلقي المدفوعات من حاملي البطاقات وتسديد المبالغ إلى التجار ,و يحقق ذلك دخولا مجزية لمصدر البطاقة.[3]

4-إن استخدام البطاقات يقلل من كتابة الشيكات الشخصية التي تكلف البنوك مبالغ طائلة من جراء متابعة أمورها المختلفة، وكثير من البنوك تتوسع في استخدام البطاقات في معاملاتها لأجل التخفيف من النمو الضخم في عدد الشيكات المستخدمة سنويا.[4]

5-إن في استخدام البطاقات عموما بحكم أنها كلها تستخدم نقود القيود المحاسبية . تقليلا من تكاليف البنك التجاري التي تتكبدها بسبب النقود الورقية، بما في ذلك التزوير فيها، وتغييرها عند التلف من

البنك المركزي وإجراءات إحصائها وتكاليف العاملين في كل هاته الأمور المتعلقة بها وعدا عن توفير البنك لبعض المصاريف من خلال الصراف الآلي[1].

[1]-حافظ محمد علي، الخدمات المصرفية الحديثة (ط:2:اتحاد المصارف العربية)، (ص29).

[2]-أبو زيد بكر بن عبد الله، بطاقات الائتمان (ط:01؛ بيروت: دار الرسالة، 1999م)، (ص51)

[3]-محمد العيد بن قري،"بطاقات الائتمان". مجلة مجمع الفقه الإسلامي،جدة، العدد: 12 ،1415هـ، (3/ 675)

[4]- العصيمي محمد بن مسعود، البطاقات اللدائنية (ط:1؛ السعودية: دار ابن الجوزي)، (ص 17

6-استيفاء البنك للرسوم المختلفة وهي: رسوم إصدار البطاقة، رسوم تجديدها ,وتبديلها عند الضياع أو التلف أو السرقة، وكذلك مصاريف السحب، الدفع، المصاريف. الاطلاع على الرصيد والدفع عن طريق البطاقة للزبون والجدول التالي يوضح مختلف المصاريف.

جدول رقم 04: الرسوم التي يحصل عليها البنك من عمليات البطاقات.

العملية	بطاقة عادية	بطاقة ذهبية
الإصدار	600دج	800دج
السحب	25دج	20دج
الاطلاع على الرصيد	10دج	10دج
حجز عند الضياع	200دج	200دج
توقيف البطاقة	350دج	600دج
استرجاع الرمز السري	150دج	200دج
الدفع بين مختلف البنك	اقل من 2000 دج 2.00دج*	أكثر من 2000 دج 6.00دج*
الدفع في نفس البنك	اقل من 2000 دج 2.00 دج	أكثر من 2000 دج 6.00 دج

المصدر:بنك البركة الجزائري – فرع الوادي–

[1]- المرجع نفسه، (ص214)

خلاصة الفصل

قد ساعدت مزايا الدفع الإلكتروني التي يستخدمها بنك البركة من انتشاره. حيث تمثلت في سهولة ويسر في عملية استخدام مقارنة بالطرق تقليدية كما يتمتع بدرجة عالية من الأمان هذا لا يعني أنه يخلو من بعض سلبيات نذكر منها مايلي، تعرض تلك البطاقات للسرقة، الإسراف الذي يتعرض له العملاء التي تعطيه حرية الشراء، واعتبارها بطاقات متجددة بوجه خاص قد تعرض البنك لأزمات مالية.

الخاتمـــــــــة:

إن آليات الصيرفة الالكترونية وأثارها في البنوك التي أدت إلى وجود وسائل دفع الالكترونية مما أدى المصارف إلى إنشاء بنوك الكترونية ومع تطورها أصبحت بشكل كامل بصفة المصرف الالكتروني الذي يعتمد على وسائل دفع الكترونية كبطاقات الائتمان ومن خلال الخدمات التي تقدمها البنوك الالكترونية نلاحظ امتزاج وترابط كبيرين بين التكنولوجيا وتطور نظم وسائل الدفع والسداد المصرفية الالكترونية بحيث تعدى استغلال شبكة الانترنت في عمليات نقل بيانات وتقديم خدمات مالية لتحويل أموال وتسديد الفواتير وغيرها من الخدمات ومن هنا فقط تم عرض آليات الصيرفة الالكترونية في الجزائر والجاهزة الالكترونية للبنوك واهم الأنظمة المتبناة ووضعية قطاع الإعلام والاتصال واستخدام أدوات الدفع وانتشارها ومعيقات تبني خدمات الصيرفة الالكترونية وعليه تبين أن هناك تحديات أمام الصيرفة الالكترونية في الجزائر مقارنة مع ماهو سائد في دول العالم .

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع هذا التقرير ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه ، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي :

- ❖ نعم لقد تم تحديث وسائل الدفع الإلكتروني بما يتناسب مع تطور النظام المصرفي في الجزائر **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- ❖ لقد كانت وسائل الدفع الإلكتروني في بنك البركة وكالة الوادي متطورة وتتمتع بسهولة التعامل **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

النتائج العامة:

لقد أفضت هده الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نوردها فيما يلي :

- ✓ ابتكار خدمات أفاضت هذه الدراسة بالخروج بجملة من النتائج مقنعة للعملاء.
- ✓ هناك جهود محتشمة من قبل السلطة تتمثل في إصدار بعض بطاقات الكترونية المصرفية .
- ✓ الاقتصاد الجزائري مازال يعاني وسيظل يعاني مادام النظام المصرفي بعيد عن الاهتمام عن كل ما هو مطور.

الاقتراحات وتوصيات :

- عصرنة النظام المصرفي بإدخال تكنولوجيا حديثة وتشجيع استخدامها في المصارف .

- توسيع المصارف نشاطات لضمان نجاح الصيرفة الالكترونية .
- توعية الزبون البنكي عير حملات إعلامية وتحسيسية بأهمية وسائل الدفع الحديثة وأمانها مقارنة بالتقليدية بغية زيادة مستوى ثقته وقبوله لهذه الوسائل.
- توفير أجهزة الدفع الآلية في مختلف المحلات الكبرى والمؤسسات التجارية من أجل توصيل فكرة العمل المصري الإلكتروني لمختلف شرائح المجتمع.
- تطوير الموقع الرسمي لشركة Satim والبنوك الجزائرية من أجل الوصول لمختلف شرائح المجتمع عن طريق تسويق تقنية المعاملات المصرفية الإلكترونية.
- زيادة عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية وأجهزة الدفع الآلية والعمل على التدخل السريع لإصلاحها في حالات التعطيل التقنية.

أولا–الكتب:

1–محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

2–عبد القادر بجيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، 2013 .

3–فريدة بخزار يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005 .

4–الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، 2010 .

5–احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006 .

6–موسى أدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، إدارة والتطوير والبحوث، جدة، 1993 .

7– محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية منتوري، قسنطينة، 2003.

8– سحنون محمود، دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

9–مصطفى كمال طه، علي البارودي، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.

10–مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية(البورصات ومشكلاتهم في عالم النقد والمال)ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1993.

11– عبد الحق بوعتروس، مدخل للاقتصاد النقدي المصرفي، مطبوعات الجامعية منتوري، قسنطينة 2003.

12– راشد راشد، الأوراق التجارية، (الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999.

13– شبايكي سعدان، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003 .

14– منصور بن عوف عبد الكريم، مدخل إلى الرياضيات المالية.

15– طارق عبد العال حمادة ، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية وتسويقية والقانونية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.

16–أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان، 2008.

17– حافظ محمد علي، الخدمات المصرفية الحديثة (ط:2:اتحاد المصارف العربية).

18–أبو زيد بكر بن عبد الله، بطاقات الائتمان (ط:01؛ بيروت: دار الرسالة، 1999م).

19–محمد العيد بن قري،"بطاقات الائتمان". مجلة مجمع الفقه الإسلامي،جدة، العدد: 12 ،1415هـ

20– العصيمي محمد بن مسعود، البطاقات اللدائنية (ط:1؛ السعودية: دار ابن الجوزي).

ثانيا– المذكرات و الأطروحات:

21- بورزق إبراهيم فوزي ، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة ،- الجامعية 2008 / 2007.

22-زهير زواش ، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة أم البواقي،السنة الجامعية 2011\2010

23-جليد نور الدين ،إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالوسائل الإلكترونية ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2006.

24-سعداوي خديجة ، وسائل الدفع الإلكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2015 .

25-لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008 .

26-بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجستير مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة 2005.

27- عامر بشري، تحديث البنوك التجارية – حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ساعد دحلب، البليدة 2003/2004

28- ابراهيم فوزي،بورزق،دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي،دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2007/2008.

ثالثا– مجلات ومقالات وملتقيات :

29-زبيدي رابح،بوزرورة ليندة، آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،العدد 16،جامعة البليدة02،الجزائر، 2016.

30- أحمد جميل، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر،جملة الاقتصاد الجديد،العدد، 1،الجزائر، سبتمبر 2010. .

31- عبد الوهاب نعمون،النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و إستراتجية البنوك،مداخلة في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي14-15،ديسمبر 2004.

32- المادة 03 من التنظيم 97-03 المؤرخ في 16 رجب الموافق ل 17 نوفمبر 1997،المتعلق بغرفة المقاصة الرسمية 17 المؤرخ في25-03-1998

رابعا– مراجع أجنبية:

33-Hadj Arab Abdelhamid , Projet système de payement , RTGS , Média Bank , n° 67 , Août . sep 2006 .

خامسا– واقع إلكترونية:

34-http://www.forum.univbiskra.net, le 20/07/2019.

35.-https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique, le 23/07/2019-[1]